الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.35

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
21 March 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو . . . . . (هندوراس)

لاحقا: السيد كيرا (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

البند ٨٥ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية

(ب) الأعمال التجارية والتنمية

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-69586 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/57/L.34*

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن باكستان، وبروني دار السلام، وموريتانيا قد انضمت إلى قائمة أصحاب مشروع القرار A/C.2/53/L.34، وقال إنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار المذكور.

٢ - وأضاف قائلا إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر اللجنة راغبة في طرح مشروع القرار للتصويت.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - **السيد ناداي** (إسرائيل): متكلما على سبيل التعليل للتصويت قبل التصويت، فقال إنه خلافا لمشاريع القرارات الأخرى التي صاغتها اللجنة في الشهرين السابقين، ودعت إلى اتخاذ خطوات لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا لا يساهم مشروع القرار A/C.2/57/L.34 بأية صورة في نظر اللجنة في المسائل العالمية، كما لا يساعد الإسرائيليين والفلسطينيين على التحرك قُدما للتوصل إلى اتفاق سلام دائم. ومضى قائلا إنه من المؤسف أن المناقشة الموضوعية في اللجنة تستخدم مرة أخرى كمنطلق لتوجيه الاتهامات إلى إسرائيل ولاعتماد مشروع قرار متحيز بالكامل إلى جانب واحد ومتسم بعدم الدقة ويؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية.

٥ - وأردف قائلا إن مشروع القرار لا علاقة له بالمسائل التي تتناولها اللجنة ولا يؤدي إلا إلى زيادة تسييس أعمالها. ولقد عانى أهالي الشرق الأوسط معاناة فوق الطاقة ولمدة أطول من اللازم. وقال إن إسرائيل لا تزال ملتزمة بالسلام والتصالح مع جيرانها، حتى في مواجهة الإرهاب الذي لا يكل أو يمل، بما فيه الهجوم الذي شنه مؤخرا أعضاء في حركة فتح على كيبوتز متزر. ولن يتحقق السلام إلا إذا جلس الجانبان معا وجها لوجه في جو يخلو من الإرهاب. ومتى استعيد الهدوء يمكن بدء المفاوضات مرة أخرى ويمكن مناقشة جميع المسائل، بما فيها مسألة الموارد الطبيعية.

٦ - ومضى قائلا إن مشروع القرار المطروح أمام اللجنة لا يسهم بأي حال في تحقيق هذا الهدف ولن يساعد على تعزيز نشوء جو خال من العنف والإرهاب ولن يشجع الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم بالحوار بدلا من الإرهاب. ومما لا شك فيه أن مشروع القرار متحيز ويؤدي إلى نتائج ضارة بعملية السلام. وذكر أن وفده سيقوم، مثلما فعل في السنوات الماضية، بالتصويت ضد مشروع القرار، وأنه يحث الوفود الأخرى على أن تفعل مثله.

٧ - أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، عمان، فرنسا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، يوغوسلافيا، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

بابوا غينيا الجديدة، الكاميرون.

٨ – اعتُمد مشروع القرار A/C.2/57/L.34 بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٢ عن التصويت.

٩ – **السيد يورغنسن** (الدانمرك): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة (إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا)، وتركيا، وقبرص، ومالطة البلدان المنتسبة، وبلدين عضوين في رابطة التجارة الحرة الأوروبية التي هي جزء من المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا، والنرويج)، فقال إن الاتحاد الأوروبي قد صوّت مؤيدا لمشروع القرار لأنه يعتقد أن الموارد الطبيعية لأي إقليم جرى الاستيلاء عليه بالقوة لا ينبغي أن تستخدمه السلطة القائمة بالاحتلال استخداما غير مناسب أو غير قانوني.

١٠ – واستدرك قائلا إن الاتحاد الأوروبي يود أن يوضح تفسيره لجوانب معينة من مشروع القرار. فالاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي المحتلة وأن أي انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني هو أمر غير قانوني بموجب أحكام تلك الاتفاقية. إلا أنه يعتقد أن المسائل المشار إليها في مشروع القرار ينبغي أن تعالج في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما، في تعاون وثيق مع شركائه في اللجنة الرباعية وفي العالم العربي، بمساعدة الأطراف في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لصراع الشرق الأوسط. وينبغي ألا يفسّر مشروع القرار المعتمد توا بأنه حكم مسبق على نتيجة تلك المفاوضات.

١١ – **السيد إيواي** (اليابان): قال إنه قد صوّت مؤيدا لمشروع القرار لأنه يعتقد أن الموارد الطبيعية التي جرت حيازتها بالقوة يجب ألا تُستعمل بطريقة غير قانونية أو غير مناسبة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وأضاف قائلا إنه بعد مضي عامين على بدء دورة العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يزال الصراع مستمرا دون أن تخفت حدته، وإن دلائل التحسن تكاد تكون معدومة. وقال إن وفده، الذي يساوره القلق الشديد إزاء معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يناشد الإسرائيليين والفلسطينيين أن يضعوا حدا لدورة العنف. ومضى قائلا إن وفده يشارك أصحاب مشروع القرار فيما أعربوا عنه، في فقرته الثالثة، من أمل في معالجة المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأخيرا، قال إن وفده يعتقد

أن مشروع القرار يجب ألا يمثل حكما مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

١٢ - **السيدة البرغوثي** (مراقبة عن فلسطين): أعربت عن امتنانها لأصحاب مشروع القرار وللدول التي صوّتت تأييدا له. وأضافت قائلة إن اعتماد ذلك المشروع يبين تأييد المجتمع الدولي الساحق لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه الفلسطينية المحتلة وحقوق السكان العرب في الجولان السوري المحتل فيما يختص بمواردهم الطبيعية، كما يبين تصميم المجتمع الدولي على مواصلة تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال. وفيما يختص بالهجوم الانتحاري الحادث مؤخرا الذي ذكره ممثل إسرائيل، فإن من المعروف جيدا أن السلطة الفلسطينية قد أدانت مرارا شن الهجمات على السكان المدنيين وهي تعرب عن أسفها إزاء خسارة أرواح المدنيين. إلا أنه من الضروري، في الوقت نفسه، التمييز بين الهجمات الانتحارية الحادثة في إسرائيل والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ أن من حق الشعب الفلسطيني أن يقاوم الاحتلال وأن يدافع عن نفسه إزاء العدوان الإسرائيلي والهجمات العسكرية الإسرائيلية. فالمقاومة حق مشروع لأي شعب جرى إخضاعه واحتلال أراضيه، وينبغي عدم الخلط بتاتا بين المقاومة والهجمات الإرهابية. وقد استنكر الرئيس عرفات الهجوم الانتحاري الذي أشار إليه ممثل إسرائيل، ووعد بإجراء تحقيق. وأعربت عن أملها في أن تجري حكومة إسرائيل نفس الشيء فيما يختص بقتل الفلسطينيين وما تحدثه هذه الحكومة من دمار، وكذلك فيما يختص بجرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني وتركت ٢ ٠٠٠ قتيل، من بينهم ٥٠٠ طفل، فضلا عن ٣٥ ٠٠٠ مصاب، من بينهم ١٠ ٠٠٠ طفل.

١٣ - **السيد عبد المولى النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن اعتماد مشروع القرار يبين مرة أخرى رفض المجتمع الدولي لممارسات إسرائيل اللاإنسانية، ويبعث برسالة واضحة إلى إسرائيل لكي تلتزم باتفاقية جنيف الرابعة وتمتنع عن استغلال موارد الأراضي المحتلة، ويؤكد أن احتلال هذه الأراضي غير مشروع. وقال إن الجمهورية العربية السورية تشكر جميع الدول التي صوّتت تأييدا لمشروع القرار. وأشار إلى مسألة الإرهاب، فقال إنه لا يمكن التوصل إلى حل قاطع لتلك المشكلة إلا بتهيئة ظروف تخلو من العنف. إلا أنه منذ إنشاء دولة إسرائيل، بل وقبل إنشائها، قامت تلك الدولة على العنف، حسبما تشهد مذبحة دير ياسين وغيرها من الفظائع العديدة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. وأضاف قائلا إن تاريخ إسرائيل حافل بأعمال من هذا النوع، ارتكبتها الدولة نفسها أو ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون، وهي أفعال تفوق كثيرا أسوأ أفعال الوحشية التي سجلها التاريخ. وقال إن الجمهورية العربية السورية مقتنعة بأن النداء الذي وجهه المجتمع الدولي لتوه ستنصت إليه حتى الدول التي اعتادت تجاهل قرارات من هذا النوع.

١٤ - **السيد ناداي** (إسرائيل): قال إن الهجوم الإرهابي الذي وقع منذ وقت قريب جدا لم يكن هجوما انتحاريا بل كان عمل فرد واحد دخل إلى كيبوتز اعتاد التعاون مع جيرانه العرب، ثم قتل هذا الفرد امرأة وطفليها. ويرى الممثل أن البيانات التي من النوع المدلى به توا لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني. وأفضل ما يمكن أن تفعله السلطة الفلسطينية لتحسين ظروف معيشة شعبها هو وقف حملة العنف والإرهاب المدمرة مرة واحدة وإلى الأبد، واستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل.

١٥ - قال **السيد شيخالييف** (أذربيجان)، **والسيدة فارغاس** (كولومبيا)، **والسيد لياناغالا** (سري لانكا)، **والسيد ممبي - وافولا** (أوغندا): إنهم لو كانوا حاضرين لصوتوا تأييدا لمشروع القرار.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/57/25، و A/57/132، و A/57/84-S/2002/645، و A/57/202، و A/57/329، و A/57/331، A/57/343، و A/57/350، و A/57/422-S/2002/1064)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ و برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١** (تابع) (A/57/3 (Parts I and II) و A/57/444، و A/57/460، و A/57/497، و A/CONF.199/20)

١٦ - **السيد ناداي** (إسرائيل): قال إنه لا يجب ادخار الجهود لإصلاح الضرر الجسيم الذي حل بالبيئة العالمية، وإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كان نقطة تحول في هذا الصدد، لأنه وجه اهتمام العالم إلى المشكلات البيئية الملحة التي تواجه الجنس البشري. ولمعالجة هذه المشكلات، من الضروري أن تعتمد الحكومات، بالإضافة إلى تحسينها الظروف المعيشية لمواطنيها، تدابير تستهدف حماية مواردها الطبيعية وبيئتها المحلية سعيا لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز البرامج التعليمية المعنية بالبيئة المستدامة والحماية البيئية ومكافحة الفقر، لأن الجموع السكانية القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية أفضل استعدادا لحماية البيئة.

١٧ - وأضاف قائلا إن التنمية المستدامة، لا سيما في القطاع الزراعي، سوف تُسهم في تحسين ظروف المعيشة في البلدان النامية وفي القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد قامت إسرائيل، في إطار برنامج الماشاف، بمساعدة العديد من البلدان النامية، وذلك بتوفير التوجيه والتدريب، وإيفاد الخبراء إلى المناطق المحتاجة للمساعدة، وإقامة المزارع النموذجية. وتعتزم إسرائيل التوسع في نطاق هذه الأنشطة، التي استفاد منها حتى اليوم نحو ١٤٠ بلدا. وبالمثل، تود إسرائيل أن تعزز تعاونها مع وكالات المعونة الدولية من أجل زيادة المعونة إلى البلدان النامية. وفي إطار برنامج الماشاف، تعمل إسرائيل، بالتعاون مع عدد من الوكالات الإنمائية، على تحسين وتعزيز القدرات والمعارف التقنية لمجموعات السكان المحليين، مع التركيز على القطاعات التي تمتلك فيها ميزات نسبية، وذلك عن طريق التدريب والتعليم، بأمل تقديم إسهام هام في المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية.

١٨ - **السيد سافيتشوك** (أوكرانيا): لاحظ مع التقدير أن مؤتمر القمة العالمي المعقود مؤخرا المعني بالتنمية المستدامة قد اعتمد استراتيجية للتنمية المستدامة وسلسلة من تدابير التنفيذ. وأضاف قائلا إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جوهانسبرغ بشأن طائفة كبيرة من قضايا التنمية المستدامة تمثل مكملا هاما للأهداف والمبادئ الواردة في إعلان الألفية وجدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها الرئيسية الأخرى.

١٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بانعكاس التزام المجتمع الدولي بمساعدة بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، في جهودها الرامية إلى تأمين التنمية المستدامة، في 'خطة التنفيذ'. وقال إنه يمكن تقديم المساعدة البنّاءة باستحداث آليات مبتكرة لمعالجة مشكلات مديونية البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال. وإحدى هذه الآليات، الواردة في 'خطة التنفيذ' فيما يختص باقتراح الرئيس الأوكراني، تتمثل في مقايضة الديون بالتنمية المستدامة. وهذا التدبير يمكن أن تكون له آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية البيئية للأمم. كما أعرب عن ترحيبه بالشراكات الجديدة التي نشأت في جوهانسبرغ وبينت أن التنمية المستدامة ينظر إليها بصورة مطردة باعتبارها مسؤولية مشتركة. وهذه المبادرات من شأنها أن تكون وسيطا حفازا لتعبئة جهود الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٠ - وتسلم 'خطة التنفيذ'، على نحو واضح، بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها وبأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السليمة هي أساس التنمية المستدامة. وتولي أوكرانيا أهمية رئيسية لتنفيذ سياستها الخاصة بالتنمية المستدامة. وقد أعدت سياسة بشأن الانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة، تستهدف ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتحديث الهيكلي والتكنولوجي للإنتاج، وزيادة إشراك الأعمال التجارية والمجتمع المدني في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٢١ - وقد جرى إحراز قدر كبير من التقدم في وضع الأطر التنظيمية اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد حاليا زيدت الجهود الرامية إلى حماية البيئة وإصلاحها. كما يجري تطوير الأساس القانوني والمنهجي لإدارة الموارد الطبيعية، والحماية البيئية، والسلامة النووية. وكان من شأن اعتماد البرلمان الأوكراني للتوجهات السياسية المتعلقة بحماية البيئة واستعمال الموارد الطبيعية والسلامة البيئية استكمال عملية استحداث العناصر الأساسية لوضع سياسة بيئية وطنية تلبي الاحتياجات المحلية وتطابق الاشتراطات الدولية. وقد أسفرت هذه السياسة فعلا عن بعض النتائج الإيجابية، التي من قبيل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وتعرقلت عملية الانتقال بفعل العواقب المستمرة التي تولدها كارثة تشيرنوبيل. وفي هذا الصدد، كانت للمساعدات المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية قيمة عظمى في التخفيف من آثار الكارثة. وسوف تُسهم استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لإنعاش تشيرنوبيل في تحقيق الحد الأمثل من استجابة المجتمع الدولي، وإن كان نجاحها يتوقف على مساعدات مجتمع المانحين الدولي لتنفيذ المشاريع.

٢٢ - وقد صدّقت أوكرانيا مؤخرا على بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية، وهي ترغب في وضع الآليات ذات الصلة موضع التنفيذ من أجل الإسهام في نقل التكنولوجيا والاشتراك في نظام تبادل المعلومات بشأن الكائنات العضوية المعدّلة الحية. كما صدّقت أوكرانيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٣ - ونظرا لتعاظم أهمية التعاون البيئي على الصعيد الإقليمي في مجال تعزيز التنمية المستدامة، ينبغي تعزيز دور اللجان الإقليمية. وفي هذا الصدد، تبذل حكومته قصارى جهدها لضمان التحضير الفعال للمؤتمر الوزاري الخامس المعنون ''البيئة في أوروبا''، المقرر عقده في كييف عام ٢٠٠٣. وهذا المؤتمر سيساعد على موالاة تعزيز عملية الوحدة الأوروبية ووضع استراتيجية بيئية إقليمية. ويؤمل أن تغتنم اللجنة الاقتصادية لأوروبا وجميع البلدان ذات الصلة هذه الفرصة لتعزيز تنفيذ نتائج جوهانسبرغ في منطقة اللجنة السالفة الذكر. ومن الضروري تعزيز دور لجنة التنمية المستدامة في متابعة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتعزيز التعاون بينها وبين منظمات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في التنمية المستدامة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٤ - تولى الرئاسة السيد كيرا (الجمهورية التشيكية).

٢٥ - **السيد كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد بيان ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف قائلا إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أكد من جديد مبادئ ريو وشدد على صلاحية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت مختلفة في مجال تنفيذ برنامج التنمية المستدامة. وسلم ذلك المؤتمر بتعددية الأطراف، إلى جانب مركزية الأمم المتحدة، واحترام التنوع الثقافي، وتعزيز الحوار بين الشعوب والحضارات باعتبار ذلك كله شروطا للتنمية المستدامة؛ وأحرز تقدما في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية

والبيئية والاجتماعية بطريقة أكثر تكاملا وفي تحديد دور مختلف المنظمات والوكالات والهيئات والبرامج والصناديق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لا سيما في مجال التنفيذ. إذ جرى للمرة الأولى تناوله قضايا قطاعية وقضايا عبر قطاعية من قبيل التعدين والجبال والعولمة، ووجدت مناظير مختلفة بشأن مجالات من قبيل القضاء على الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، والتصحر، والعولمة، ووسائل التنفيذ. وعند الحكم على نجاح مؤتمر القمة العالمي، لا بد أن نضع في الاعتبار أن نتيجته ليست بديلا عن جدول أعمال القرن ٢١ بل هي التزام بتنفيذه تنفيذا تاما وفقا لـ 'خطة التنفيذ'. وفي هذا الصدد، لم تكن الاتفاقات المتعلقة بوسائل التنفيذ مشجعة أو مرضية. فإنشاء صندوق التضامن العالمي والاعتراف بمرفق البيئة العالمية بوصفه آلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والنجاح في إعادة ملء الآلية السالفة الذكر بهدف تمويل مشاريع الطاقة في البلدان النامية هي مبادرات ضرورية، ولكنها غير كافية لمواجهة التحديات المنتظرة.

٢٦ - وينبغي للجنة الثانية أن تعتمد في دورتها الجارية قرارا إجرائيا يؤيد نتائج مؤتمر القمة العالمي، لا سيما ما صدر عنها من خطة للتنفيذ وإعلان سياسي، وأن تبين المهمة الهامة للدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة، وهي النظر في برنامج عملها واعتماده. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمين العام أن يراعي تمام المراعاة، في سياق العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، 'خطة التنفيذ'، ولا سيما الفصل ١٠ المتعلق بالأطر المؤسسية للتنمية المستدامة، التي أحدثت تغييرات في أعمال وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية وآليات تنسيقها فيما بين الوكالات.

٢٧ - ومضى قائلا إن هناك صلة جوهرية بين مناقشة إصلاح الأمم المتحدة ومناقشة المتابعة المتكاملة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والمناقشة المتعلقة ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة. وهذه اللجنة، بوصفها الهيئة العليا المسؤولة عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، لا يمكنها أن تناقش برنامج عملها بمعزل عن غيرها. فالولايات المبينة في قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٩ يجب أن تعالج بطريقة متوازنة، وهذا ينبغي أن يكون إحدى المبادئ التي يهتدي بها في التخطيط لبرنامج عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء الأولوية لوسائل التنفيذ. وينبغي أن تستفيد لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة المسؤولة عن رصد تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، من مساعدات كافة المنظمات والوكالات والبرامج والصناديق واللجان الإقليمية، فضلا عن مرفق البيئة العالمي، ومن الاشتراك الفعال لهذه الهيئات، وذلك وفقا لخطة التنفيذ. وينبغي لدورة لجنة التنمية المستدامة أن تتيح لتلك الهيئات فرصة لإبلاغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في التنفيذ. وينبغي أن تكون خطة التنفيذ هي الإطار الوحيد لعمل لجنة التنمية المستدامة. وينبغي أن تتمثل وظيفة تلك اللجنة، بوصفها جهة الوصل لمناقشة الشراكات، في الموافقة على إطار عملها وطرائق عملها ومعاييرها وتحديد الشراكات التي تعزز التنمية المتواصلة.

٢٨ - **السيدة شنوف** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، قد نجح في تحويل المبادئ الأساسية المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ إلى أهداف ممكنة التنفيذ مقترنة بجداول زمنية والتزامات. أما 'خطة التنفيذ'، فإنها تفصل الإجراءات الهادفة إلى مكافحة الجوع والفقر وإلى حماية البيئة في المجالات ذات الأولوية الرئيسية الداخلة ضمن ولاية الفاو. وهذه المنظمة مسؤولة عن المساعدة على تنفيذ التزامات جوهانسبرغ، فضلا عن الشراكات التي دشنتها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد

زودت الفاو مؤتمر القمة العالمي بتقارير تقيم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بشأن الفصول الأربعة في جدول أعمال القرن ٢١ التي كُلّفت المنظمة بمهمة المدير بشأنها، وفيما يتعلق بالفصول الخمسة الأخرى التي تمثل الفاو شريكا رئيسيا بشأنها؛ كما تعهدت الفاو بإجراء استعراض لمساعداتها التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢٩ - وتستهدف 'خطة التنفيذ' تخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥؛ وهي تعترف بأهمية الزراعة، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الريفية المستدامة، والإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي والمياه، والإدارة الحراجية المستدامة، وتنمية المناطق الجبلية، وصون التنوع البيولوجي - الزراعي واستخدامه استخداما مستداما. وهي تؤكد أهمية مدونة سلوك مصائد الأسماك المسؤولة وخطة عملها الدولية وتحدد هدفا جديدا لعام ٢٠١٥ لأجل استعادة المستوى الطبيعي للأرصدة السمكية المتناقصة. وتلاحظ الخطة أيضا الدور الشديد الحيوية الذي تؤديه الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، التي ترأسها الفاو، بدعم من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والحاجة إلى تطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط الكفاءة المائية بحلول عام ٢٠١٥ لتلبية الاحتياجات المقبلة من الإنتاج الغذائي. وتشدد الخطة على دور الطاقات المتجددة في مكافحة الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يختص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتمكين المرأة، وتوفير المعلومات من أجل صنع القرار. وقامت الفاو بدور ريادي في مؤتمر القمة العالمي فيما يختص بإطلاق مبادرات للشراكة بشأن التنمية المستدامة للجبال، والزراعة المستدامة والتنمية الريفية، والتعليم من أجل سكان الريف. وقد أظهرت هذه المبادرات التزام الفاو بتنفيذ فصول جدول أعمال القرن ٢١ ذات الصلة.

٣٠ - وأعربت المتكلمة عن ترحيب الفاو بدعوة مؤتمر القمة العالمي إلى مرفق البيئة العالمية لتعيين تدهور الأراضي باعتباره مجالا محوريا وللتشجيع على توفير الموارد المالية وتعبئتها من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٣١ - وأضافت قائلة إن مؤتمر القمة قد شدد على الدور الشديد الأهمية للتنوع البيولوجي في مجالات التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق التكامل الثقافي، كما دعا إلى إحداث تخفيض هام، بحلول عام ٢٠١٠، في مجال فقدان التنوع البيولوجي، داعيا البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة الدولية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على أن تفعل ذلك. وستواصل الفاو تقديم المساعدات إلى الدول الأعضاء وإلى اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل القيام بأنشطة مشتركة ذات صلة بالأغذية والزراعة.

٣٢ - وتقوم الفاو بتنفيذ عدد من الأنشطة ذات الصلة المباشرة بقضايا التخفيف من تغيُّر المناخ والتكيف معه، وببروتوكول كيوتو. وترحب المنظمة بدعوة زعماء العالم في جوهانسبرغ إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للقيام بدور حيوي في استئصال شأفة الفقر وتهيئة بيئة تيسر النمو والتنمية الاقتصاديين. وقد قامت الفاو بدور رئيسي في مساعدة أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال الزراعة، وساعدت على إعداد برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا. وهي تتطلع إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع الآليات الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لضمان متابعة فعالة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٣٣ - **السيدة فريودنشوس - رايشل** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قالت إن توافق الآراء السياسي العام بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مفاده أن نتائجه ينبغي أن تكون دافعا للتنفيذ. إلا أن وثائق النتائج ذات طابع معياري، وهي بذلك تشبه إلى حد بعيد وثائق المؤتمرات الدولية السابقة، مما يعني أن التنفيذ صعب على المجتمع الدولي. ولذلك، حان الوقت للنظر في ماهية التدابير اللازمة لمساعدة لجنة التنمية المستدامة على الانتقال من العمل المعياري إلى أسلوب تسهيل التنفيذ.

٣٤ - وأضافت قائلة إن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية لضمان الترابط المنطقي بين نتائج مختلف العمليات الحكومية الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة، بما فيها إعلان الألفية ومؤتمر الدوحة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يتعين إيلاء اهتمام خاص إلى نتائج عمليات الجمعية العامة الجارية ذات الصلة.

٣٥ - وقالت إن الاتساق في التنفيذ على الصعيد الميداني يلزم ضمانه باستغلال الأُطُر البرنامجية القطرية القائمة، التي من قبيل نظام التقييمات القطرية المشتركة وأُطُر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية التخفيف من حدة الفقر، واستراتيجيات البنك الدولي للمساعدة القطرية، وأُطُر البرمجة التي تستعملها المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المانحة الثنائية. وسوف تشير أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى الطريق المؤدي إلى تكامل نتائج مؤتمر القمة. إلا أن المدى العُمري لأطُر البرمجة وبرامج المساعدة الفردية يبلغ سنوات عديدة ولا يمكن بالتالي إعادة توجيه تلك الأطُر أو البرامج على فترات زمنية متقاربة، كما لا ينبغي عمل ذلك.

٣٦ - ويمكن أن تشير المبادرات التي أُعلنت في مؤتمر القمة العالمي بوصفها ''شراكات النوع الثاني'' إلى طريق يؤدي إلى زيادة التركيز على التنفيذ. ويمكن أن يكون التعاون المشترك بين الوكالات حول شراكات بعينها مفيدا إذا نجح في إظهار الملامح السياسية لموضوع ما وزيادة الضغط من أجل توفير تمويل إضافي له. ويمكن أن تبرهن توصية مؤتمر القمة العالمي الداعية إلى وضع برنامج عشري للتغلب على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة على جدواها الشديدة، نظرا لاحتمال وجود تنسيق مشترك بين الوكالات سابق للمداولات الحكومية الدولية بشأن الموضوع.

٣٧ - ومضت قائلة إنه يلزم بحث إمكانية إعادة النظر في أداء نظام مديري المهام لأجل مساعدة لجنة التنمية المستدامة على اعتماد أساليب عمل تركز على التنفيذ، مع تفادي الازدواج مع الآلية المنشأة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الأهداف كلها يمكن الوصول إليها بسبل مختلفة، وهي سبل يناقشها حاليا فريق عامل مخصص أنشأته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وسيكون من المفيد إلى حد بعيد أن يتسنى للوكالات والوفود البدء في دراسة مختلف النهوج المؤدية إلى إصلاح نظام مديري المهام.

٣٨ - وأردفت قائلة إن مبادرة اليونيدو المتعلقة بتقييم الاحتياجات وتعزيز الإجراءات في سياق نقل التكنولوجيا قد اجتذبت فعلا اهتمام ١٧ بلدا. وبفضل مبادرة اليونيدو هذه يُتوقع تعزيز قدرات مؤسسات العلم والتكنولوجيا في مجال تقييم التكنولوجيا الوطنية والقطاعية وتكنولوجيا المستوى المؤسسي؛ وتعزيز اقتراحات احتياز التكنولوجيا في البلدان المستهدفة وتحديد الشركاء المحتملين في مجال نقل التكنولوجيا، وتعزيز تقييم الاحتياجات التكنولوجية وما يتصل بذلك من متطلبات نقل التكنولوجيا في سياق أطُر التقييم القطري المشترك باعتبار ذلك عناصر داخلة في تحسين الإنتاجية والتخفيف من حدة الفقر. وسوف تهتم

اليونيدو بمعرفة ما إذا كانت الوفود ترى ضرورة مضاعفة المبادرة، بحيث تفيد أكبر عدد ممكن من البلدان، وما إذا كان من المعقول تعزيز التعاون على صعيد المنظومة بشأن التعاون التكنولوجي باعتباره عنصرا خاصا من عناصر متابعة مؤتمر القمة العالمي.

٣٩ - وفيما يختص بالطاقة اللازمة للتنمية المستدامة، فإن الجماعات التي تستهدفها مبادرة اليونيدو في هذا المجال هي قطاعات سكان البلدان النامية التي لا يمكنها الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وتعاني من الفقر الشديد أو العزلة الشديدة بحيث لا يمكنها اجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وفي المناطق الريفية، توفر اليونيدو خدمات في مجال تصميم مشاريع التعاون التقني، وتنمية القدرات، ونقل التكنولوجيا، واستعمال الطاقة استعمالا منتجا، واستحداث آليات التمويل المناسبة. وقد وقعت اليونيدو اتفاقا مع مجموعة شركات الكهرباء الأوروبية السبع وأصبحت شريكا في مبادرة الاتحاد الأوروبي للطاقة الهادفة إلى القضاء على الفقر وإلى التنمية المستدامة وشريكا في مبادرة المملكة المتحدة الهادفة إلى تنمية مؤسسات الطاقة الريفية. وأبدت استعداد اليونيدو لمعرفة آراء اللجنة الثانية بشأن ما إذا كان النوع الثاني من الشراكات في ميدان الطاقة يشجع نشوء تقسيم عمل فعال بين مختلف الجهات الفاعلة بواسطة تخصيص أموال إضافية، وبشأن كيفية تشجيع قيام توافق آراء حكومي دولي أقوى بشأن تسخير الطاقة للتنمية المستدامة.

٤٠ - **السيدة كاستانو** (الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة): قالت إن الاتحاد يؤمن إيمانا قويا بضرورة استعمال نظام متعدد الأطراف لتطوير المناقشة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وبضرورة سعي هذا النظام إلى التوصل إلى التزامات بشأن هذه المسائل. وذكرت أن الاتحاد قد اشترك في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إذ قدم وثائق للإحاطة ونظّم أحداثا بشأن الأمن الغذائي، والتنوع البيولوجي، وحسن الإدارة، والتنمية في أفريقيا. كما نظم مركزا للبيئة في جوهانسبرغ، قام بتنسيق المساهمات المقدمة من المجتمع البيئي لصالح جدول أعمال برنامج التنمية المستدامة. وقد استقبل المركز أكثر من ٢٠ ٠٠٠ زائر، ونظّم أكثر من ١٥٠ حدثا، اشترك فيه مندوبون ومراقبون وموظفون من الأمم المتحدة. وتمثلت إحدى مساهمات الاتحاد الرئيسية في تدشين المؤتمر العالمي الخامس للحدائق، الذي يمثل خطوة هامة في إعمال خطة تنفيذ، مؤتمر القمة العالمي، لأنه بحث يناقش أهمية المحميات في إطار برنامج العمل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأعم.

٤١ - وأضافت قائلة إنه ينبغي الاعتراف بالإجراءات الهادفة إلى التقليل من فقدان التنوع البيولوجي باعتبارها مسؤولية مشتركة؛ وإن صيانة النظم الإيكولوجية وإحياءها أمران هامان جدا للقضاء على الفقر وتعزيز سبل الرزق المستدامة. وفي هذا الصدد، سيواصل الاتحاد تشجيع الحوار وتعبئة إمكاناته وشبكاته للتقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. كما سيشجع الاتحاد بشكل نشط الاستخدام الفعال لآليات الأمم المتحدة بما فيها لجنة التنمية المستدامة.

٤٢ - وفيما يختص بالسنة الدولية للمياه العذبة، التي سيحتفل بها عام ٢٠٠٣، لا بد من مراعاة الأهداف الطموحة المحددة للمياه والمرافق الصحية التي حظيت بموافقة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومراعاة الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز إمكانية الحصول على قدم المساواة على الإمدادات بقدر كافٍ. كما ينبغي توفير الدعم للعمليات القائمة، التي من قبيل المنتدى العالمي للمياه، والشراكات التي من قبيل الحوار المعني بالمياه والأغذية والبيئة، ومبادرة المياه والطبيعة.

٤٣ - وذكرت أن الاتحاد قد اشترك بشكل فعال في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأنه يرحب بإمكانية اشتراك المنتدى في تنفيذ مقترحات العمل المطروحة من قبل الفريق العمل الحكومي الدولي المعني بالغابات.

٤٤ - **السيد أومانيا** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن البرنامج الإنمائي ملتزم تمام الالتزام بأن ينفذ على جميع الأصعدة، ولا سيما الصعيد القطري، الاتفاقات المتوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد عمل البرنامج الإنمائي مع أكثر من ١٣٥ بلدا لتحضير التقارير لمؤتمر القمة، وهو يخطط للعمل مع عدد أكبر من ذلك بشأن تنفيذ الاتفاقات التي أسفر عنها اجتماع القمة. ويعتقد البرنامج الإنمائي أن كل بلد بحاجة إلى تكييف اتفاقات جوهانسبرغ حسب حالته، وإن كان من المستصوب أيضا الأخذ بمبادرات إقليمية من قبيل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومبادرة الدول الجزرية النامية الصغيرة. وقد نظّم البرنامج الإنمائي اجتماعات إقليمية أظهر ارتفاع معدل الاشتراك فيها ومعدل نشاطها الكثيف ما يمنحه الجميع من أهمية وإلحاحية لمسألة التنمية المستدامة. كما نظم جهوده التنفيذية حول المواضيع ذات الأولوية التي ذكرها الأمين العام - وهي المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي - فضلا عن مواضيع شاملة للقطاعات من قبيل تغير المناخ وحسن الإدارة، وبناء القدرات، والإجراءات المجتمعية. وبناء القدرات هو الوظيفة الرئيسية للبرنامج الإنمائي؛ وعلى مدار العقد الماضي، جرى تنفيذ الآلاف من المبادرات المحلية الناجحة، التي يمكن تعلم دروس كثيرة منها ويمكن تطبيقها على مستويات أخرى، في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، وبدعم وموارد مالية من الشركاء الإنمائيين. واختتمت كلمتها قائلة إن البرنامج الإنمائي يتطلع إلى العمل مع جميع الوفود والبلدان في مجال تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها في مؤتمر القمة.

٤٥ - **السيدة سمية زوراي** (تونس): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضافت قائلة إن مستوى الاشتراك في مؤتمر قمة جوهانسبرغ يبيّن بوضوح جسامة المشاكل التي تواجه البشرية، بما فيها الفقر، والتلوث، والأوبئة، والأمراض المعدية والمزمنة، ونقص المياه. وقد أتاح مؤتمر قمة جوهانسبرغ فرصة تاريخية لإعادة تأكيد مبادئ قمة ريو ولإحياء الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وحماية الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وتعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك. إلا أنه رغم اعتماد برنامج عمل مفصّل ومتنوع لم تكن نتيجة مؤتمر القمة العالمي مرضية تماما للبلدان النامية، لا سيما فيما يخص وضع أطر زمنية معينة وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وتلبية الالتزامات. ومع أنه من الواضح أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان النامية تحتاج هذه البلدان إلى مساعدات من البلدان المتقدمة النمو، التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن تدهور البيئة. ومن المؤسف أن تلك البلدان لم تتحمل التزامات مالية جديدة، بما في ذلك إلغاء الديون وإلغاء أشكال الدعم للزراعة. ولا بد أن تحترم هذه البلدان وعودها الخاصة بزيادة المساعدات للبلدان النامية التي تنفذ سياسات اقتصادية مناسبة وإصلاحات هيكلية مناسبة.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن أحد القرارات القليلة ذات الشأن المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هو القرار القاضي بإنشاء صندوق التضامن العالمي. وأعربت عن قلق وفدها لأن هناك جهدا يُبذل لتقليل مستوى الموارد المتعين تقديمها إلى هذا الصندوق، وذلك باستبعاد المساهمات من الحكومات. وقالت إنه ينبغي للبلدان الغنية والفقيرة على السواء أن تتحمل التزامات معيّنة، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت مختلفة، إذا أرادت إحراز تقدم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وهذان الأمران

يعتمد كل منهما على الآخر ويمثلان دعامتين مكملتين للتنمية المستدامة.

٤٧ - وأخيرا، كررت الإعراب عن قلق وفدها إزاء الحالة الإنسانية والبيئية الخطيرة التي أوجدتها تدابير إسرائيل القمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحثت المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الحالة المزعجة، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٤٨ - **السيد أبو الحسن** (الكويت): قال إن الكويت قد شاركت منذ عام ١٩٧١ بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وإنها تولي اهتماما متميزا للسياسات البيئية. ولذلك، فقد أنشأت هيئة مسؤولة عن رصد التنمية، وحماية البيئة واستعمال الموارد، وإعداد البحوث وتنفيذ برامج للتوعية. كما أنشأت فريق عمل يسعى لتقديم خطة عمل وطنية للألفية الثالثة، تشترك في تنفيذها الهيئات الرئيسية المعنية بالبيئة، ومن بينها وزارة النفط وجامعة الكويت ووزارة الصحة ووزارة التخطيط.

٤٩ - وأضاف قائلا إن إنجازات الكويت في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تشمل، في المجال البيئي، إنشاء شبكة معالجة لتحويل الغازات إلى طاقة كهربائية، مما أدى إلى إزالة قدر كبير من النفايات الخطرة الموجودة في منطقة القرين؛ وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة التصحر، تعمل وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وافتتاح مركز لمعالجة النفايات البتروكيميائية الخطرة، يعتبر أول مركز من نوعه في الشرق الأوسط.

٥٠ - وأضاف قائلا إن الكويت قد اتخذت تدابير تكفل التنمية المستدامة ومكافحة تلوث الهواء.

٥١ - وفيما يتعلق بالصحة، فإن دولة الكويت من الدول الرائدة في منطقة الخليج والمنطقة العربية التي ترعى المعاقين. وتكفل تشريعاتها لهؤلاء المواطنين التعليم والرعاية الصحية والإسكانية والدعم المادي وضمان الحياة الكريمة.

٥٢ - **السيد لنغالا** (سري لانكا): قال إن وفد بلده يود أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن تقدير وفده لحكومة جنوب أفريقيا لأنها استضافت مؤتمر قمة جوهانسبرغ. كما أعرب عن ترحيب سري لانكا بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وأبدى في هذا الصدد تفاؤله الشديد وأمله في أن تتخذ في القريب العاجل إجراءات محددة على الصعيدين المحلي والدولي.

٥٣ - وأضاف قائلا إن مفهوم التنمية المستدامة مترسخ في ثقافة سري لانكا وتقاليدها وقيمها. وقد أُدرج هذا المفهوم في تشريعات البلد عام ١٩٧٨، ومنذ ذلك الوقت سُنت تشريعات بيئية أنشأت إطارا مؤسسيا وقانونيا لتنسيق جميع الأنشطة البيئية على الصعيد الوطني. وقد صدّقت سري لانكا على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر. وفي عام ٢٠٠٢، انضمت سري لانكا إلى بروتوكول كيوتو، وهي تعتزم مواصلة تعزيز إطارها القانوني في مجال البيئة.

٥٤ - وعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل سري لانكا على إقامة نظام اقتصادي منفتح يخدم الناس ويستند إلى مؤسسات ديمقراطية تعددية وقادر على حماية قيم البلد الفريدة وتراثه ويقوم على احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وقد سُنت قوانين عديدة؛ وتمشيا مع التزامات سري لانكا إزاء المجتمع الدولي وُضعت خطط عمل وطنية بشأن التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمناطق الساحلية، وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية القاعدة، والحراجة. ووفقا لأحكام بروتوكول كيوتو، تقوم وزارة البيئة والموارد الطبيعية بإعداد استراتيجية وطنية لإنشاء آلية للتنمية النظيفة. واتُخذت تدابير قانونية ومؤسسية لتنفيذ بروتوكول مونتريال ونُفذت

أنظمة لمراقبة استيراد واستعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ووفقا لاتفاقية بازل، نُشرت الأنظمة المتعلقة بالنفايات الخطرة في الجريدة الرسمية ويجري إعداد قانون جديد بشأن التنوع البيولوجي من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بإمكانيات الاستفادة وتقاسم المنافع.

٥٥ - وأضاف قائلا إنه لا بد للمجتمع الدولي بأسره أن يكفل اعتماد التدابير اللازمة لمتابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في رصد التقدم المحرز. ويرتبط جدول أعمال القرن ٢١ ارتباطا وثيقا بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تقع مسؤولية رصدهما على عاتق الأمم المتحدة، ولذلك يمكن استعمال آلية رصد مماثلة لأجل ضمان تنفيذها. وأعرب عن اعتقاد وفده بضرورة تعزيز لجنة التنمية المستدامة، ولاحظ في هذا الصدد أهمية المساعدات الدولية للبلدان النامية. وقال إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة فيما يختص بضمان تولد نتائج ملموسة عن 'خطة التنفيذ'.

٥٦ - وختاما، أشار إلى أن وزير البيئة والموارد الطبيعية في سري لانكا قد أكد في بيانه، الذي أدلى به بوصفه رئيسا لوفد سري لانكا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أنه لا يمكن أن تكون هناك خصومات في أثناء النضال لإنقاذ البيئة. فالصداقة وحدها هي التي تساعد البشرية على النجاح في مساعيها، لأنه ليس بوسع الأقوى أو الأضعف أن يبقى على قيد الحياة وحده.

٥٧ - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة قد اختتمت نظرها في البند ٨٧ (أ) من جدول الأعمال.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية

(ب) الأعمال التجارية والتنمية (A/57/591)

٥٨ - **السيد سزرمتا** (رئيس فرع تحليل السياسات العامة والتنمية، شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة): عرض تقرير الأمين العام عن الأعمال التجارية والتنمية (A/57/591)، وقال إنه ينبغي اعتبار إعلان الألفية اتفاقا توصل إليه المجتمع الدولي للشروع في عملية صنع عالم عظيم. وأضاف قائلا إن الهدف من هذا الجهد هو التنمية البشرية، التي لا يمكن أن تحدث إلا في سياق السلام والرفاه والعدالة، حيث تفيد العولمة الجميع. وهذا يقتضي حكما رشيدا ديمقراطيا وتشاركيا يستند إلى قيم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية.

٥٩ - ومضى قائلا إنه لا بد لقطاع الأعمال التجارية أن يصبح شريكا راغبا ومشاركا في الجهد الرامي إلى صنع العالم. ونظرا لدور الأسواق في المجتمع الدولي ولحجم ما تسيطر عليه الأعمال التجارية من موارد بشرية ومالية هائلة وموارد معرفية ضخمة، لا بد لأي جهد يستهدف صنع العالم أن يراعي سبل استخدام هذه الموارد وكيفية تشغيل الأسواق. وتعني الإنتاجية، وكفاءة استخدام الأعمال التجارية للموارد، ومرونة تلك الأعمال أن اشتراكها في الجهد الرامي إلى صنع العالم لا بد أن يفيد ذلك الجهد.

٦٠ - وأضاف قائلا إن هناك حاجة إلى أطر للتنفيذ من أجل تحويل الأفكار الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٠٤ إلى حقيقة واقعة. ومنذ عام ١٩٩٩، جرى بحث مسألة الأعمال التجارية والتنمية في منتديات عالمية عديدة، لا سيما في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة.

٦١ - ومضى قائلا إن الكثير من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على تنظيم نمو الأعمال التجارية وسلوكها المسؤول اجتماعيا، وإنه ليس هناك سوى أمثلة قليلة على قيام الأعمال التجارية بالتنظيم الذاتي أو على استجابتها بصورة بناءة

للتوقعات المتعلقة بتغيير سلوكها. ولذلك، فإن تعزيز هذه القدرات يعتبر مهمة عاجلة ذات شأن. وبالإضافة إلى هذا لم يجر تحديد دور المجتمع المدني بالوضوح الكافي في المناقشات التي تناولت الأعمال التجارية والتنمية، إلا أنه يمكن القول بأن كل مجتمع يشهد سلوك الأعمال التجارية الذي يستحقه: فالأعمال التجارية توجهها الاستجابة الاجتماعية لمسلكها، بفضل الإشارات والمعلومات التي تتلقاها من المجتمع المحلي الذي تعمل فيه. ومن غير المجدي توقع تغييرات إيجابية في سلوك الأعمال التجارية في مجتمع يقدر ثروة الفرد بصرف النظر عن طريقة الحصول على تلك الثروة. وأخيرا، فإنه بقدر اتصال المسألة كلها بحسن الإدارة سيكون من المفيد النظر بعناية في حالة الديمقراطية في شتى أنحاء العالم.

٦٢ - ويقترح تقرير الأمين العام عن الأعمال التجارية والتنمية (A/57/591) أن توصل الجمعية العامة النظر في المسائل المتصلة بالأعمال التجارية والتنمية بهدف تعميق فهم هذه المسألة. وينبغي للدول الأعضاء أن تبين للأمانة العامة الجوانب الداخلة في إطار مسألة الأعمال التجارية والتنمية التي تود النظر فيها مستقبلا.

٦٣ - **السيد أفانشاي** (سويسرا): قال إن حكومته تعترف بأن الأعمال التجارية مسؤولة عن تعزيز التنظيم الاجتماعي والبيئي للشؤون الاقتصادية، وذلك من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها التخفيف من حدة الفقر. إلا أن المؤسسات عبر الوطنية والكبيرة، فضلا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يزال أمامها شوط طويل يجب قطعه من أجل القبول العام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٦٤ - وأضاف قائلا إن الافتراض القائل بأن الحد الأقصى من المنافسة يؤدي إلى الحد الأقصى من الكفاءة هو افتراض مشكوك فيه. إذ لا يبدو أن تحرير التجارة دون مسؤولية اجتماعية تتحملها الشركات يؤدي إلى توزيع الموارد العالمية على نحو يتسم بالكفاءة. ولكي تكون البيئة التنافسية مستجيبة اجتماعيا يجب أن ينظمها على نحو فعال قطاع عام معزول عن الشركات التي يتعين عليه الإشراف عليها. ومضى قائلا إن حكومته أخذت في السنوات الأخيرة تشجع بنشاط تنمية الأعمال التجارية، لا سيما بالتعاون مع اليونيدو ومنظمة العمل الدولية، وإنها ملتزمة بدعم آليات لتعزيز حسن إدارة الشركات، تشمل مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ حسن إدارة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتدى العالمي لحسن إدارة الشركات المنبثق عن البنك الدولي. وهذه الهيئات تؤدي دورا مكملا في تعميم أفضل الممارسات بوسائل مختلفة. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لتشجيع تحسين إدارة الشركات في القطاع المالي، فإن حكومة سويسرا تعزز أيضا مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي، وهي مبادرة يرعاها مانحون متعددون يوفرون المساعدة التقنية للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط لأجل بناء قدراتها ووضع سياساتها. وكل هذه الآليات والمبادرات تساهم في تعزيز وعي أصحاب المصلحة كافة بالصلات القائمة بين حسن إدارة الشركات والأهداف الإنمائية للألفية.

٦٥ - ويشكل 'الاتفاق العالمي' خطوة أولية ممتازة لتيسير بناء الجسور والإقرار التدريجي للمبادئ والمعايير من قبل المؤسسات وفقا لحالة كل منها وظروفها. كما يمكن أن يعزز هذا 'الاتفاق' جهود الحكومات الرامية إلى تشجيع الأعمال التجارية على إقرار مبادئ 'الاتفاق' وتيسير الحوار بين القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نظمت حكومة سويسرا مؤخرا، بدعم من مبادرة الاتفاق العالمي، منتدى في جنيف يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص

السويسري على تحسين تنفيذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٦٦ - واسترسل قائلا إنه ينبغي للحكومات أيضا أن تكفل ألا تصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد محاولة جديدة من جانب البلدان الصناعية للحد من التنافسية الدولية لمؤسسات البلدان النامية في الاقتصاد الذي يحركه السوق. وأعرب عن اعتقاد حكومته بأن الاتفاق العالمي يجب أن يشهد المزيد من التطور والتعزيز.

٦٧ - وقال إنه فيما يتعلق بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك اعتراف متزايد بالدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في عملية التنمية المستدامة، لا بمجرد توليد فرص العمل والدخل بل باتباع ممارسات الأعمال التجارية النزيهة وإقرار المعايير الاجتماعية والبيئية أيضا. كذلك، فإن حسن إدارة الشركات أمر شديد الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي الأجل القصير، ينبغي لهذه المؤسسات أن تعزز قدرتها التنافسية وقدرتها على الاندماج في اقتصاداتها الوطنية؛ إلا أن استدامتها في الأجل الطويل، واندماج أكثرها دينامية في الاقتصادات الإقليمية والعالمية، لن يكونا ممكنين إلا إذا طبقت هذه المؤسسات في نفس الوقت مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه من الضروري في المرحلة الراهنة دعم المؤسسات الريفية ومؤسسات الضواحي، لا سيما المؤسسات المتصلة بالقطاع الزراعي. وذكر أن حكومته ترغب في تقديم الدعم حسب الاقتضاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانات تسمح لها بإقامة صلات مع المؤسسات الضخمة والشركات عبر الوطنية، لأنها يحتمل أن تكسب من الفوائد المتولدة عن أفضل الممارسات في مجال المعايير الاجتماعية والبيئية، فضلا عن المنافع المتولدة في مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٦٩ - وقال في ختام كلمته إنه ينبغي للحكومات أن تهيئ ظروفا تمكن الأعمال التجارية، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من القيام بأنشطتها بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعيا. ولا يزال حسن الإدارة يمثل عنصرا هاما، مع الحاجة إلى سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي السليمة والأطُر التنظيمية ذات الكفاءة، بما فيها الشفافية في مجال المشتريات العامة وقواعد التنافس المناسبة.

٧٠ - **السيد رجب** (مصر): قال إنه يعتقد أن موضوع الأعمال التجارية والتنمية يتسم بأهمية شديدة للغاية. وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن الموضوع يشير إلى ضرورة توفير الحكومات للوضوح والاستقرار بشأن الدور المتوقع للأعمال التجارية في إطار الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد من البلدان، وتوفيرها إطارا تنظيميا لكي تعزز الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٧١ - وأردف قائلا إنه يتعين على الحكومات أن تواجه مسؤوليات تتعاظم دوما عند اضطلاعها بأنشطة لتعزيز التنمية، وعند وضع معايير الشفافية والمساءلة، فضلا عن القوانين التي تسمح للقطاع الخاص بأداء دوره والإسهام في تنمية المجتمع. ويتوقف النجاح، أولا وقبل كل شيء، على طريقة أداء القطاع الخاص لأنشطته في مجال المعاملات، لا سيما وأن إحدى نقاط قوة القطاع الخاص تتمثل في قدرته، في إطار هيكله العام الموجه نحو الربح، على التكيف مع الظروف المتغيرة تكيفا سريعا يتسم بالكفاءة. ورغم ذلك، يمكن أن تخفي نقطة القوة هذه نقاط ضعف معينة، من قبيل نقاط الضعف التي تتولد بفعل الظروف الصعبة والمتغيرة في الاقتصاد العالمي. ومثل هذه الظروف تؤثر تأثيرا مباشرا على البرامج الاقتصادية الوطنية، وتبرز أوجه الضعف والقصور في الآليات الوطنية. ولذلك، بات من الصعوبة بمكان، إن لم يكن مستحيلا، الاستجابة لطلب الدول والحكومات تعزيز وترسيخ معايير الإشراف الصارم لأساليب

العمل في مختلف القطاعات. وفي الوقت الذي تنفتح فيه الاقتصادات والأسواق ويُطلب من الحكومات أن تبدي المرونة وتطلق العنان لقوى السوق يُطلب إلى هذه الحكومات نفسها ألا تكتفي بحماية الممارسات في قطاع الأعمال التجارية بل أن تتحمل مسؤوليتها أيضا.

٧٢ - ومضى قائلا إن الفارق بين التزامات التنمية ومسؤولياتها يخلف أثرا سلبيا على سرعة استجابة الحكومات والمؤسسات العامة عندما يحين الوقت لتمويل الاحتياجات الإنمائية. وعندما يدعى قطاع الأعمال التجارية إلى الوفاء بالتزاماته يصبح من المستحيل تجاهل واجبه المتمثل في وضع معايير التنسيق مع سياسات الدولة، لا سيما في الأمور المتعلقة بتوظيف العاملين وتدريبهم، وبالحماية البيئية، وباحترام المعايير الدولية المتفق عليها. وفي هذا الصدد أعاد جوزيف ستايغليتز مجددا، أمام اللجنة الثانية، تأكيد الوظيفة المزدوجة التي يؤديها القطاعان العام والخاص، والحاجة إلى قيام الدولة بدور في التنمية والإشراف على سياساتها. كما يتعين على القطاع الخاص أن يؤدي دورا في تحقيق الأهداف الإنمائية والقضاء على الفساد. وذكر أن مصر تتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام في قوله، في تقريره، إنه يتعين على الشركات أن تتصرف تصرف المواطن الصالح، بأن تتطوع لإنشاء نظم المساءلة وتشترك في الأنشطة الإنمائية وكأنها شريط موثوق به ويعتمد عليه.

٧٣ - **السيدة لويس** (منظمة العمل الدولية): قالت إن أربعة من المبادئ التسعة التي تشكل أساس 'الاتفاق العالمي'، مستمدة من إعلان منظمة العمل الدولي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ألا وهي التزام الأعمال التجارية بصون حرية تكوين الجمعيات والحق في المساومة الجماعية، وضمان القضاء على كافة أشكال السخرة والعمل الإجباري، والعمل على إلغاء عمل الأطفال إلغاء فعالا، والقضاء على التمييز فيما يختص بالعمل والمهنة.

٧٤ - وأضافت قائلة إن منظمة العمل الدولية تمثل شراكة بين الأعمال التجارية والمجتمع. وهي منظمة ثلاثية الأطراف تتخذ فيها جميع القرارات بتوافق الآراء بين الحكومات وأرباب العمل والعمال. والمجموعة الهامة من معايير العمل الدولية المعتمدة على مدى السنين لا تغطي مجرد القيم الأساسية المتجسدة في 'الاتفاق العالمي'، بل تغطي أيضا مسائل أخرى عديدة متصلة بمكان العمل، من قبيل سياسة العمل والترقي، والتدريب المهني، والسلامة والصحة المهنيتين، وإدارة الشؤون العمالية، والعلاقات الصناعية.

٧٥ - وأردفت قائلة إن 'الاتفاق العالمي' يجيء في أعقاب نموذج للحوار يشابه إلى حد بعيد نموذج حوار منظمة العمل الدولية، لذا فإنه من المنطقي أن يقوم أيضا العنصران الرئيسيان المكونان للمنظمة، وهما المنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، بدعم نشط لذلك الاتفاق. ودور منظمة العمل الدولي هو مساعدة الشركات على إدراج مبادئ العمل الأربعة في ممارساتها الإدارية. ولذلك، تشارك المنظمة في مجالات نشاط 'الاتفاق العالمي' الرئيسية الثلاثة. وفي حالة منتدى التعلم التابع للاتفاق العالمي، تقوم المنظمة بتحليل الدراسات الإفرادية المقدمة من الشركات كي تحدد وتعمم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، لكي يتسنى للشركات أن تتعلم من خبرات بعضها البعض وأن تجري التغييرات الداخلية. وهذه الدراسات موضوعة على موقعي منظمة العمل الدولية والاتفاق العالمي على الإنترنت، وسيجري إدراجها في المواد التدريبية الموجهة إلى المديرين على جميع المستويات، لكي يدرج هؤلاء المديرون مبادئ الاتفاق العالمي في نظمهم الإدارية. كما تنشط المنظمة في حوارات السياسة العامة للاتفاق العالمي، لا سيما الحوار المتعلق بدور الأعمال التجارية في مناطق الصراع. واعتمدت المنظمة على خبرتها في تشجيع الاستثمار الكثيف العمالة، وإنشاء الأعمال

التجارية الصغيرة، والتدريب التقني في بلدان مثل كمبوديا وموزامبيق. وتمثلت مواضيع الحوارات الأخرى في التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لجوانبها الاجتماعية، والتنوع في مكان العمل. وأخيرا، تقدم منظمة العمل الدولية دعما نشطا لتعميم 'الاتفاق العالمي' على الصعيد الوطني.

٧٦ - وذكرت المتكلمة أن المنظمة قد ساورها القلق لبعض الوقت بشأن مسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي عام ١٩٧٧، اعتمدت المنظمة إعلان المبادئ الثلاثي المتعلق بالمؤسسات عبر الوطنية والسياسة الاجتماعية، الذي أصبح مناسبا للمقام في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، ويعد عنصرا تكميليا مثاليا للاتفاق العالمي. وجدير بالملاحظة أن 'الإعلان' يخاطب جمهورا أكبر من الجمهور الذي تخاطبه المبادئ التوجيهية للمؤسسات عبر الوطنية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فهذا الإعلان ليس مجرد مدونة للسلوك، بل هو أداة إنمائية تحتوي على توجيه معين لمساعدة الشركات على تطبيق مبادئ منظمة العمل الدولية بصفة عامة، وعلى إنشاء شراكات حول هذه المبادئ. وفي الوقت الحالي تشارك المنظمة في عدد من أنشطة البحث والإعلام المتصلة بمسؤولية الشركات. وأهم هذه الأنشطة هو إطلاق هو قاعدة بيانات الأعمال التجارية والمبادرات الاجتماعية، التي تعد حتى الآن أشمل قاعدة بيانات للمشاريع المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد واستعمال المعايير الدولية لتحسين إدارة الموارد البشرية والإنتاجية.

٧٧ - كما تشارك منظمة العمل الدولية في عدد من أنشطة التعاون التقني على الصعيد الميداني، بما في ذلك مشروع في كمبوديا لتحسين ظروف العمل في قطاع المنسوجات والملابس عن طريق الرصد، والتشريع، وتعزيز الوعي بقانون العمل الكمبودي ومعايير منظمة العمل الدولية الأساسية. كما تقدم المنظمة الدعم لمبادرات القطاع الخاص في غرب أفريقيا بهدف القضاء على ممارسات عمل الأطفال التي تسيء إليهم وعلى السخرة في مزارع الكاكاو، وذلك عن طريق برنامجها الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

٧٨ - تولى الرئاسة السيد كيرا (الجمهورية التشيكية).

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/57/359)

٧٩ - **السيدة بلاك** (فترويلا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد جعلت من مسألة تغير المناخ شاغلا مشتركا للجنس البشري. وأضافت قائلة إن الاتفاقية المذكورة عامل مهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة للبلدان النامية بسبب صلاتها بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي من قبيل الفقر، وتدهور الأراضي، وإمكانية الحصول على الغذاء والماء، وصحة البشر.

٨٠ - وأضافت قائلة إنه قد مضت عشر سنوات على توقيع الاتفاقية ولا يزال التحدي قائما فيما يختص بتحقيق الأهداف الواردة فيها وفي بروتوكول كيوتو، والمتمثلة في تثبيت تركزات غازات الدفيئة وتقليل انبعاثات البلدان المتقدمة النمو إلى مستويات تقل بنسبة ٥ في المائة عن مستوياتها المحققة في سنوات ١٩٩٠، وذلك في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ على التوالي. وقد ازدادت فعليا تركيزات ثاني أكسيد الكربون الصادرة عن البلدان المتقدمة النمو، بدرجة كبيرة ظلت بفعلها البلدان النامية تعاني أشد المعاناة من الآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما فيما يختص بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تعارض بقوة النظر في فرض التزامات جديدة على البلدان النامية في مؤتمر الدول الأطراف، وهي تكرر مجددا أهمية التشجيع على اتخاذ

التدابير للتكيف وزيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية.

٨١ - وذكرت أن اتفاقات مراكش تسلم، في جملة أمور، بأن البلدان النامية هي الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ، كما تشدد على الحاجة إلى بناء القدرات وتعزيز الابتكار التكنولوجي في القطاعات الرئيسية، التي من قبيل الطاقة والتعاون، وإقامة علاقات تضافر مع اتفاقات أخرى، من بينها اتفاقات التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. وجرى مؤخرا في نيودلهي إقرار إعلان دلهي الوزاري بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة. وقد كرر هذا الإعلان الدعوة إلى الوفاء بجميع ما جرى التعهد به في إطار الاتفاقية وبروتوكولها من مسؤوليات والتزامات مشتركة وإن كانت مختلفة.

٨٢ - وتكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين النداء الذي وجهه مؤتمر الأطراف في مرفق البيئة العالمية لتعزيز الصناديق الاستئمانية الثلاثة المنشأة لمساعدة البلدان النامية - وهي الصندوق الخاص لتغير المناخ والصندوق الخاص لأقل البلدان نموا وصندوق التكيف - وتشغيل تلك الصناديق تشغيلا تاما. وهذه الصناديق أُنشئت لدعم البرامج والتدابير المتصلة بالتكيف، ونقل التكنولوجيا، وإدارة الطاقة، من أجل المساعدة على تنويع الاقتصادات التي تعتمد بشدة على الدخل المتولد من إنتاج أنواع الوقود الأحفوري وتجهيزها وتصديرها، ولتمويل تدابير التكيف اللازمة لمواجهة الكوارث المتصلة بتغير المناخ.

٨٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يطلب إلى الأمين العام أن يكفل تقديم خدمات الأمانة إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في إطار الميزانية العادية.

٨٤ - **السيد غبرت** (الدانمرك): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان وسط شرق أوروبا المنتسبة (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا) والبَلَدان المنتسبان (قبرص، ومالطة)، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية التي هي جزء من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فكرر النداء الوارد في إعلان دلهي الوزاري المُجاز من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهو النداء الذي حث فيه نحو ١٠٠ بلد مصدق على بروتوكول كيوتو البلدان التي لم تصدق عليه على أن تفعل ذلك. وأضاف قائلا إن بروتوكول كيوتو هو الصك المتعدد الأطراف الفعال الوحيد الموجود لمكافحة تغير المناخ. وأعرب عن أمله في أن يدخل هذا الصك حيز النفاذ في المستقبل القريب. واستدرك قائلا إنه من المعروف جيدا، على الرغم من التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، أنه لن يكون ممكنا عكس الاتجاه نحو زيادة الانبعاثات العالمية أو تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات تحول دول تغير المناخ. وأكد أن بروتوكول كيوتو هام، بلا شك، وإن كان مجرد خطوة أولى نحو تحقيق الهدف المشترك.

٨٥ - ولذلك يواصل الاتحاد الأوروبي دعوة البلدان كافة إلى الاشتراك في حوار يؤدي، بعد دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ، إلى بدء عملية تهدف إلى تقليل الانبعاثات العالمية بدرجة كبيرة مع توسيع نطاق الاشتراك في التعاون العالمي الطويل الأجل وتعزيزه. وينبغي لهذه العملية أن تراعي النتائج المزعجة التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره التقييمي الثالث. وأكد مجددا إيمان الاتحاد الأوروبي بأنه يتعين على البلدان الصناعية أن تأخذ زمام المبادرة في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، التي أصبحت مستوياتها الراهنة أمرا لا يُحتمل. وعلاوة على ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن

آليات بروتوكول كيوتو ستحفز على الابتكار وأن البلدان المشتركة في ذلك ستكسب، بما في ذلك الكسب الاقتصادي، بزيادة الكفاءة ووفورات التكلفة الطويلة الأجل المتحققة بفضل التطور التكنولوجي.

٨٦ - وأضاف قائلا إنه مع مراعاة أن آثار تغير المناخ تظهر في أشد صورها بالبلدان النامية يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات هذه البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية النامية الصغيرة، فيما يختص بضعف مناعة هذه البلدان إزاء تغير المناخ وضرورة تكيُّفها معه. وقال إن اتفاقية تغير المناخ تشكل الأساس لحوار بشأن إجراءات مقبلة، تُتخذ بعد عام ٢٠١٢، بشأن التخفيف من الآثار والتكيف على السواء.

٨٧ - وقال إن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تدعو إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون فيما بين البلدان كافة، فضلا عن اشتراك هذه البلدان في استجابة دولية فعالة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة وإن كانت مختلفة ووفقا لإمكانيات كل منها. ولا بد أن تواصل الجمعية العامة تحمل مسؤوليتها لمعالجة هذا التحدي الخطير للبشرية. ويحبذ الاتحاد الأوروبي، من ناحيته، تحبيذا شديدا الإبقاء على الممارسة الحالية المتمثلة في دفع نفقات خدمة المؤتمرات اللازمة لاتفاقية تغير المناخ من الميزانية العادية للأمم المتحدة، باعتبار ذلك دليلا على الصلة المؤسسية القوية بين الأمم المتحدة وأمانة الاتفاقية. وسيكون المؤتمر العالمي المقبل بمثابة فرصة للنهوض بالقضايا التي تتناولها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وذلك للحفاظ على الزخم بفضل حوار متعدد الأطراف.

٨٨ - **السيد سليد** (ساموا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فأعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف قائلا إن مسألة تغير المناخ ستكون أهم محدّد على الإطلاق من محدّدات التنمية المستدامة في الدول الجزرية النامية الصغيرة. وبوسع هذه البلدان أن تضع سياسات فعالة للتنمية المستدامة وأن تكفل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكنها تواجه خطرا حقيقيا يتمثل في احتمال تقويض جهودها بسبب تغير المناخ.

٨٩ - وأضاف قائلا إن هذه الدول، بوصفها دولَ خط مواجهة، تسلّم بمسؤولياتها. وحتى على الرغم من ضآلة انبعاثاتها بالمعايير الدولية، يتخذ الكثير منها إجراءات لتقليل الانبعاثات بدرجة تفوق كثيرا التزاماتها الدولية. وهي لا تستطيع أن تقبل بصحة ما يُقال عن وجوب اتخاذ البلدان النامية هذه الخطوات قبل اشتراك كبار مصدري الانبعاثات في الجهود المتفق عليها سابقا للحد من الانبعاثات.

٩٠ - وأعلن أن التحالف يرحب بنتائج المؤتمر الثامن لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويرحب بوجه خاص بالتأكيد على قضايا التكيف. إلا أن التحالف يعتقد أن مسألة التكيف تحتاج إلى موالاة النظر وأن الدول الجزرية النامية الصغيرة تلزمها المساعدة بالتكنولوجيا والمعلومات والتدريب على اكتساب القدرات. وتحتاج المجتمعات المحلية في هذه البلدان إلى الحصول على مصادر للمساعدة المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها، كي تتمكن من الاضطلاع بأنشطة التكيف اضطلاعا فعالا. إلا أن التكيف وحده لن يصلح النظام المناخي العالمي المتدهور، لأن هناك حاجة إلى جهود جدية للتخفيف من الآثار الضارة.

٩١ - وأردف قائلا إن بروتوكول كيوتو هو الطريق السليم للتقدم، رغم أن تدابيره أبعد ما تكون عن الكفاية عند قياسها بمقاييس العلم. وقال إن البروتوكول هو مجرد جهد أول وأنه من المعروف جيدا أن الحالة السياسية للمفاوضات الدولية قد حالت دون بذل جهود أكثر طموحا

حتى الآن. وينبغي للدول الأعضاء كافة أن تدرك أنها تتحمل مسؤولية مشتركة إزاء كوكب الأرض وإزاء الأجيال المقبلة، وينبغي لها أن تكفل عدم تجاوز تركيز غازات الدفيئة لمستويات الخطر. إلا أن الانبعاثات العالمية لا تزال في تزايد وجميع المجتمعات الجزرية تعاني قلقا بالغ الشدة خشية اتجاه العالم في مسار تنازلي خطير. ويعتقد التحالف أن من الضروري البدء في التخطيط لمستقبله المشترك، وهو يشعر بالقلق لأن أطراف اتفاقية تغير المناخ لا يزالون عاجزين عن مناقشة كفاية التزامات المرفق الأول المقررة بموجب الفقرتين ٢ (أ) و ٢ (ب) من المادة ٤. وهذا العجز يمثل انتهاكا للاتفاقية. وعندما يقدم مؤتمر الأطراف على تناول هذه الأحكام سيتعين عليه حتما أن يتناول الخلاف بشأن المساهمات المقدمة من جميع الأطراف إلى الجهد العالمي. وذكر أن التحالف يساوره نفس القلق الذي يساور الكثير من البلدان النامية بشأن أية محاولة لتحويل المسؤولية الرئيسية عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ لكي تُلقى على عاتق البلدان النامية. وقال إنه من الواضح أن هذه هي مسؤولية البلدان الصناعية.

٩٢ - وقال إن أحد أهم القضايا التي نوقشت في نيودلهي هي الحاجة إلى إدارة المخاطر إدارة فعالة في سياق الكوارث الطبيعية، بما في ذلك دور التأمين. وقال إن هذا أمر شديد الأهمية للبلدان المعرضة للأخطار بشدة ولكنها الأقل قدرة على المواجهة، وهي بلدان من قبيل ساموا. وأعرب عن أمل وفده في إتاحة التمويل اللازم للحلقة الدراسية المقررة، وعن أمله في أن يكون الاشتراك كبيرا. وقال إن الكوارث الطبيعية التي يسببها تغير المناخ كثيرة الحدوث في مختلف أرجاء العالم وأن من يعانون أكثر من غيرهم ويحتاجون إلى المساعدة بأسرع ما يمكن هم الدول الأصغر والأفقر، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة.

٩٣ - وفيما يختص بالصلات المالية بين أمانة اتفاقية تغير المناخ والأمم المتحدة، يعتقد وفده أن الوقت لم يحن بعد لتغيير الترتيبات المقررة، وأعرب عن تأييده لما قاله مندوب الدانمرك في هذا الصدد.

٩٤ - ومضى قائلا إن تغير المناخ سيكون شاغلا رئيسيا للتحالف وهو يستعد للاجتماع الدولي الذي سيستعرض تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وذكر أن التحالف يتطلع إلى رفع التقارير إلى الجمعية العامة وإلى اللجنة الثانية بشأن التقدم الذي أحرزته مناقشاته، لا سيما فيما يختص بأفضل الممارسات الممكنة لتقييم التكيف والتخطيط له وتنفيذه.

٩٥ - **السيد نوبز** (سويسرا): قال إن من الضروري التحرك بسرعة وبتصميم لمعالجة مشكلة تغير المناخ الخطيرة. وأعرب عن رضاء وفده عن التقدم المحرز في المؤتمر الثامن للأطراف فيما يختص بإعداد المسرح لدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ. وذكر أن وفده يقر بأن على البلدان المتقدمة النمو أن تكون رائدة في مكافحة تغير المناخ؛ وأن سويسرا على وشك التصديق على بروتوكول كيوتو. وقال إنها واحدة من الدول القليلة التي ثبتت انبعاثات غازات الدفيئة عند مستويات عام ١٩٩٠ وأنها سنت تشريعا وطنيا لموالاة الحد من الانبعاثات. كما ذكر أن سويسرا اقترحت الإسهام بتمويل جديد بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو ولإعادة ملء صندوق مرفق البيئة العالمية. وقال إن هناك حاجة عظمى إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا الحديثة لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها.

٩٦ - وقال إن مكافحة تغير المناخ مهمة طويلة الأجل تتطلب التزاما مستمرا يراعي النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية. ولذلك، فإن من الأولويات تناول مسألة تقييم ضعف المناعة، والتكيف، وإدارة التأثير المناخي

في البلدان النامية. ودعا الدول كافة إلى التصديق على بروتوكول كيوتو. وقال في هذا الصدد إنه ينبغي للدول المدرجة في المرفق الأول والدول غير المدرجة فيه أن تتعاون عن طريق مبادرات جديدة لتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، ولإدماج بعد خاص بتغير المناخ في السياسات القطاعية في إطار التنمية المستدامة من قبل الوكالات الدولية والحكومية الدولية، ومن قبل جهات الاستثمار الدولية عند الاقتضاء. وقال إن من الضروري أن تشترك جميع الدول في حوار لوضع خارطة طريق تتصل بمسألة تغير المناخ وتتجاوز فترة الالتزام الأولى المنصوص عليها في البروتوكول، المنتهية في عام ٢٠٠٢. وقال إن من الضروري أيضا مراعاة التآزرات الممكنة بين الاتفاقية وغيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة.

٩٧ - وأعرب عن اتفاق وفده مع مجموعة الـ ٧٧ والصين والاتحاد الأوروبي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة للإبقاء على خدمات الأمانة لاجتماعات مؤتمر الأطراف في حدود الميزانية العادية للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.